

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠١٠

موجز تنفيذي



الأمم المتحدة

يمكن تحميل التقرير كاملاً من الموقع:

<http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>

ملخص تنفيذي

توقعات الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي يتحسن...

إنّ الاقتصاد العالمي يتحسن. فبعد انكاس عالمي حاد وواسع النطاق ومتزامن في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، سجّل عدد متزايد من البلدان نمواً فصلياً إيجابياً للناتج المحلي الإجمالي، مع انتعاش ملحوظ للتجارة الدولية والإنتاج الصناعي العالمي. وانتعشت أسواق الأسهم العالمية أيضاً، وانخفضت أقساط المخاطر في عمليات الاقتراض.

...ولكن التعافي هش

التعافي غير متماثل، وظروف النمو المستدام ما زالت هشة. وشروط الائتمان ما زالت مشددة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، حيث يحتاج العديد من المؤسسات المالية الكبيرة إلى الاستمرار في عملية تقليص ميزانياتها وتنقيتها. وما زال انتعاش الطلب المحلي غير مؤكد في أحسن الأحوال في العديد من الاقتصادات، وما زال بعيداً عن أن يكون ذاتي البقاء. ويعود قدر كبير من انتعاش الاقتصاد الحقيقي إلى الحافز المالي القوي الذي قدمته الحكومات في عدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية، وإلى قيام الصناعات في أنحاء العالم بتجديد المخزونات. غير أن الطلب على الاستهلاك والاستثمار ما زال ضعيفاً، فمعدلات البطالة والعمالة الناقصة ما زالت ترتفع، والفجوات بين النواتج ما زالت واسعة في معظم البلدان. والمتوقع أن يظل التعافي الاقتصادي العالمي بطيئاً، وأن تظل احتمالات العمالة غير مباشرة، وأن يظل التضخم منخفضاً.

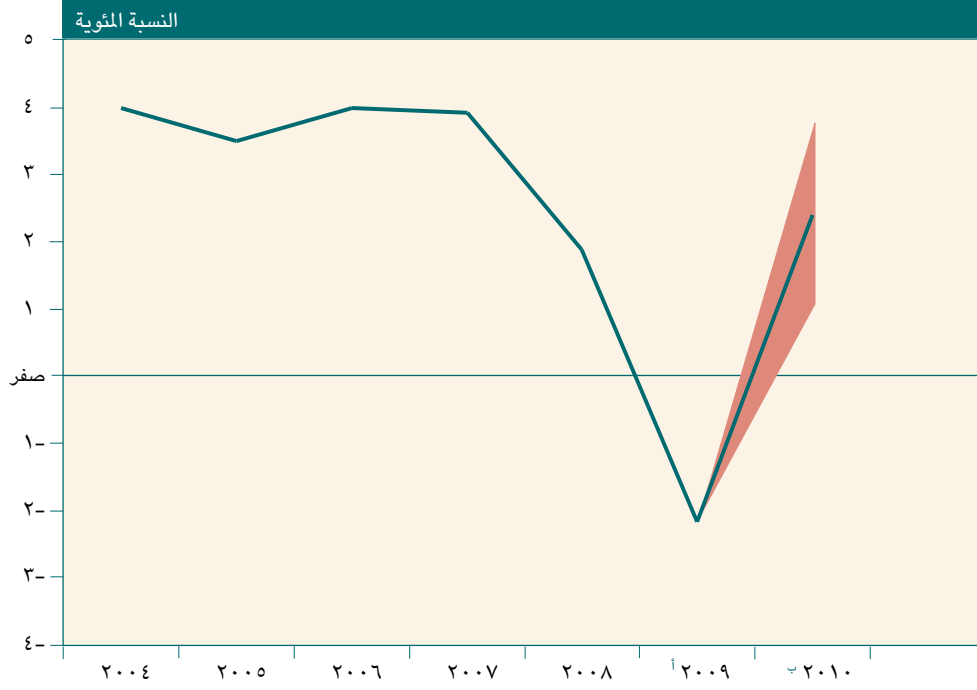
النمو العالمي سيكون أقل من المتوقع ...

من المتوقع أن ينخفض الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢, ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهذا أول انكماش فعلي منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى افتراض استمرار اتباع سياسة داعمة في أنحاء العالم، فمن المتوقع في السيناريو القاعدي لعام ٢٠١٠ أن يحدث نمو معتدل بنسبة ٤, ٢ في المائة. وبحسب هذا السيناريو فإن مستوى النشاط الاقتصادي العالمي سيقبل بنسبة ٧ في المائة عما كان من المفروض أن يكون عليه إذا استمر نمو ما قبل الأزمة.

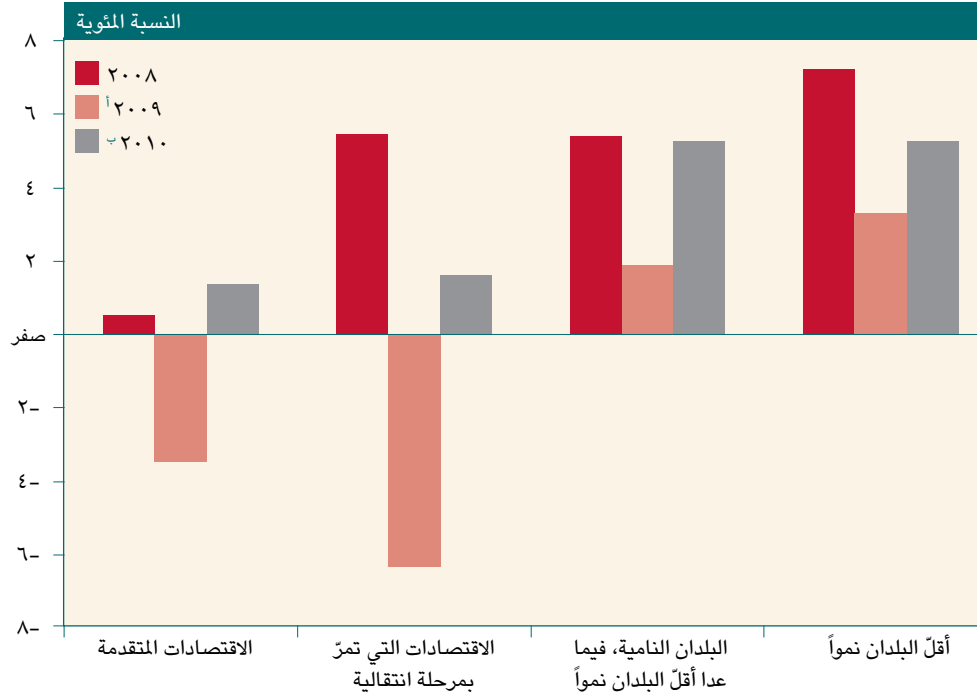
... بدفعة قليلة من الاقتصادات المتقدمة

ما زال الطلب على الاستهلاك والاستثمار غير ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة نتيجة لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وجهود الأسر المعيشية في استعادة توازنها المالي بعد فقد الثروة الذي حدث وقت الأزمة، وتردد الشركات في الاستثمار لانخفاض معدلات الانتفاع من القدرات واستمرار القيود على توفير الائتمانات. ويُضاف إلى ذلك أن الحافز المتأتي من التدابير التنشيطية وتحول دورة المخزونات من المتوقع أن يتراجعا بمرور الوقت. وليس من المتوقع أن تعطي الاقتصادات المتقدمة الكبرى دفعة قوية في المستقبل القريب للنمو العالمي، إذ ستحقق نمواً متواضعاً بنسبة ٣, ١ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٠ (وهو مع ذلك انتعاش ملحوظ بعد الانخفاض بنسبة ٥, ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩).

النمو الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٤ - ٢٠١٠



النمو الاقتصادي حسب المنطقة، ٢٠٠٨ - ٢٠١٠



التعافي غير متمثل لدى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

من المتوقع لنمو النواتج في البلدان النامية، على العكس، أن يتعافى بمعدل أسرع ولكنه، بنسبة متوقعة تبلغ ٣, ٥ في المائة في عام ٢٠١٠، سيظل أقل بكثير من معدل ما قبل الأزمة، الذي كان يزيد على ٧ في المائة سنوياً. وقد انتعشت بعض الاقتصادات النامية قبل غيرها. وأدت الحوافز المالية واستئناف التجارة في المصنوعات إلى إقالة عثرة الاقتصادات في آسيا بوجه خاص. والمتوقع أن تشهد الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحولاً عن الانخفاض البالغ (بنسبة ٥, ٦ في المائة) في عام ٢٠٠٩، ولكن النمو المتوقع في عام ٢٠١٠ سيكون ضعيفاً للغاية، وسيكون بنسبة ٦, ١ في المائة.

والنمو في أغلب البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لا يزال يعتمد كثيراً على التحركات في التجارة الدولية، وأسعار السلع الأساسية، وتدفقات رأس المال. وقد تحسّنت هذه الأحوال كجزء من التعافي العالمي، ولكن المزيد من الانتعاش سيتوقف بشدة على قوة التعافي في البلدان المتقدمة. والمتوقع أن تظل أحوال التجارة والمالية على النطاق الدولي تمثل تحدياً. وسيؤثر ذلك على البلدان المنخفضة الدخل بالذات. وإذا كانت أحوال كل بلد تختلف بشكل واضح، فإن الأزمة العالمية قوّضت الاستثمارات، وبالتالي احتمال نمو اقتصادات البلدان. والمتوقع أن يشهد عدد كبير من أقل البلدان نمواً أداءً اقتصادياً أبطأ بكثير في الأعوام القادمة، بالمقارنة بالنمو الوطيد الذي شهدته في أعوام ما قبل الأزمة.

توقعات العمالة والفقر والتضخم

معدلات البطالة لا تزال ترتفع

عدد العاطلين يرتفع في معظم الاقتصادات. وفي الاقتصادات المتقدمة بلغ عدد العاطلين أكثر من الضعف في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء الكساد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧. ومعدلات البطالة في منطقة اليورو واليابان زادت أيضاً بشكل ملحوظ. بل إن الحالة الراهنة أسوأ، فهي لا تتضمن البيانات المتعلقة ببطالة العمال المثبتين الذين لا يعملون، وإن كانوا الآن لا يبحثون عن عمل لاعتقادهم أنه ليس هناك عمل متاح لهم. ومعدلات البطالة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية تحركت هي الأخرى إلى الأعلى، ولا سيما في رابطة الدول المستقلة وفي وسط أوروبا وجنوب شرقها.

تشهد البلدان النامية زيادات في العمالة الهشة والعمالة الفقيرة

في البلدان النامية حدث معظم فقد الوظائف في قطاعات التصدير، وإن كان القلق الأكبر يتعلق بالزيادة الشاملة في العمالة الهشة والعمالة الفقيرة. وفي شرق وجنوب آسيا، يتأثر بالعمالة الهشة زهاء ٧٠ في المائة من القوة العاملة، وتشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة زادت كثيراً نتيجة للأزمة. وبالمثل فإن نسبة كبيرة من القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء تعمل في زراعة الكفاف وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية، دون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وفي العالم النامي عامة، يُقدّر أن نسبة العمالة الفقيرة قد زادت إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وكانت ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الثغرات الاجتماعية في فرص العمل تتسع

من المتوقع أن يؤدي أثر الأزمة المالية على أحوال اليد العاملة إلى تفاقم الثغرات الاجتماعية في فرص العمل، ولا سيما بالنسبة إلى المرأة التي كثيراً ما تعمل في أعمال ووظائف مؤقتة في الصناعات التحويلية المخصصة للتصدير بالبلدان النامية. وعلى صعيد العالم من المتوقع أن يزيد معدل البطالة بين الشباب (فيما بين ١٦ و ٢٤ عاماً من العمر) من ٢, ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى قرابة ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ في المتوسط. وقد ارتفع معدل بطالة الشباب في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤ نقاط مئوية في العام الماضي، فبلغ ١٩, ٧ في المائة، وارتفع في الولايات المتحدة بنسبة ٥ نقاط مئوية، فوصل إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ما زال عدد متزايد من خريجي الجامعات يواجهون صعاباً هائلة في العثور على عمل.

ستظل أسواق العمل ضعيفة خلال عام ٢٠١٠

من المتوقع أن تظل أسواق العمل ضعيفة. وتشير تجربة فترات الكساد السابقة إلى أن انتعاش العمالة يتخلف عادة عن نمو النواتج بهامش واسع، وهذا الهامش ما فتى يتسع بمرور الزمن. إن التعافي من الأزمة الراهنة لم يكبد يبدأ بعد، وما زالت فجوات واسعة في النواتج تميز الوضع في معظم الاقتصادات الرئيسية. وسيؤدي ذلك إلى تبطئة التعيينات الجديدة إلى أن يصبح نمو النواتج أصعب عوداً.

ومن المتوقع أيضاً أن تظل حالة العمالة في البلدان النامية صعبة. وبصفة خاصة من المتوقع أن تعود الوظائف التي كان قد تم التخلص منها في قطاعات الصناعات التحويلية المخصصة للتصدير، ولكن ببطء شديد. ومن المتوقع أن يظل العمال الذين كانوا قد تحولوا إلى العمل في القطاع غير الرسمي في أثناء الأزمة في البلدان النامية حيث هم لفترة طويلة إلى حد ما. وعلى صعيد العمالة الهشة، تعتبر التغطية بالحماية الاجتماعية محدودة نسبياً في معظم البلدان النامية، ولذلك ستزيد مستويات العمالة الفقيرة. وسيكون من الصعب عكس هذا الاتجاه، كما اتضح من الأزمات السابقة.

الآثار السيئة على الفقر والتنمية

البشرية يمكن أن تستمر

من المقدر أن يظل ما بين ٤٧ و ٨٤ مليوناً من البشر أسرى الفقر أو أن يتعرضوا للفقر المدقع في البلدان النامية أكثر مما لو كانت الأزمة لم تحدث. ومن المتوقع أيضاً حدوث تراجع واسع في التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً بالنسبة إلى ضعاف السكان في البلدان المنخفضة الدخل. ورغم دلائل التعافي الاقتصادي، ما زال كثير من البشر يواجهون تدهوراً في دخل الأسرة، وارتفاعاً في البطالة، وضغطاً على الخدمات الاجتماعية بسبب تضاؤل الدخل الحكومي. وحيثما يتعذر التصدي لهذه الآثار الوخيمة بسبب ضعف شبكات الضمان الاجتماعي وعدم وجود إمكانيات مالية لحماية الإنفاق الاجتماعي وتعزيز خلق الوظائف، تكون هناك مخاطر عالية لحدوث انتكاسات طويلة الأمد في التنمية البشرية.

من المتوقع أن تظل الضغوط التضخمية منخفضة

شهدت غالبية البلدان معدلات تضخم منخفضة إلى حد كبير (حالة مضادة للتضخم) في عام ٢٠٠٩، في حين تعرّض عدد متزايد من الاقتصادات، أغلبها من البلدان المتقدمة وعدد قليل من الاقتصادات البازغة في آسيا، للانكماش في الواقع بسبب تراجع المؤشرات العامة للأسعار. ومن المحتمل أن تظل الزيادة المستمرة في معدلات البطالة والثغرات الواسعة في النواتج الموحية بالتضخم منخفضة، على الرغم من استمرار السياسات النقدية التوسعية، حيث من المتوقع أن يكون الطلب الإجمالي أقل من الطاقة الإنتاجية لبعض الوقت في الفترة القادمة.

ومع حدوث انتعاش معتدل في الطلب العالمي، يُتَوَقَّع أن تظل الزيادات الإضافية في أسعار السلع الأولية محدودة، في الوقت الذي ستعمل فيه معدلات البطالة العالية واستمرار سعي قطاع الأعمال إلى الحد من التكاليف على تقليل الضغوط المتعلقة بالأجور. إنَّ الضغوط التضخمية الناجمة عن العجز المتزايد الذي تعانيه الحكومات والسيولة الكبيرة التي جرى ضخها في أثناء الأزمة ستكون، إذا ظهرت، مجرد مسألة على المدى المتوسط، بعد أن يكون التعافي قد تدعم أكثر، ويجب ألا تكون مدعاة للقلق الآن.

شروط التجارة والتمويل للبلدان النامية

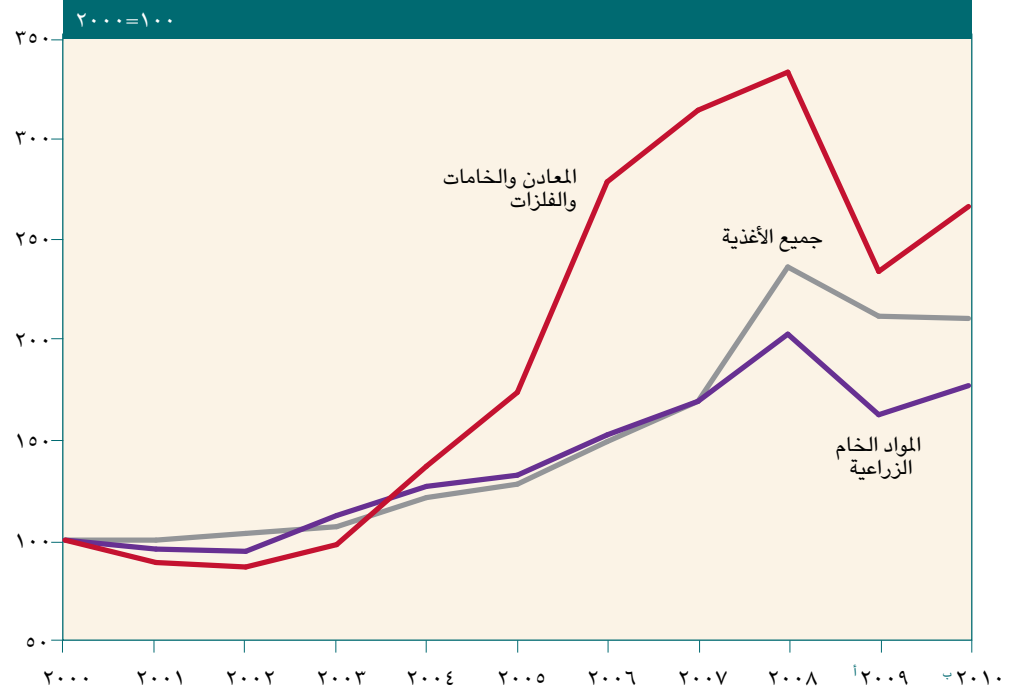
انتعشت أحجام التجارة بعد انخفاض

غير مقيد في مطلع عام ٢٠٠٩

تسببت الأزمة المالية في انخفاض غير مقيد في أحجام التجارة العالمية منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وحتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، نتج أساساً عن انهيار الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة. وانخفضت تدفقات التجارة بمعدلات سنوية تراوحت بين ٣٠ و ٥٠ في المائة في هذه الفترة، وكان المصدرون الآسيويون الأشد تضرراً. وانتعشت التجارة العالمية بعض الشيء بعد ذلك، ولكن بالنسبة إلى عام ٢٠٠٩، انخفض الحجم بنسبة ١٣ في المائة تقريباً. وواكب التراجع العنيف في الطلب الإجمالي العالمي إجهاد بالغ في الأسواق المالية العالمية نجم أساساً عن ازدياد تكاليف الاقتراض ونقص في الائتمانات التجارية. واتسمت التجارة في الخدمات بنفس نمط التجارة في السلع، وكان الأشد تأثراً النقل البحري والسياحة.

ومن المقدر حدوث نمو معتدل بنسبة ٥ في المائة في حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٠، نظراً إلى الانتعاش المعتدل للنتائج العالمي.

اتجاهات وتوقعات أسعار السلع الأساسية



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد لإحصاءات أسعار السلع الأساسية.

١ تقدير جزئي.

٢ تنبؤات الأمم المتحدة.

أسعار السلع الأساسية لا تزال متقلبة إلى أبعد حد

تسببت الأزمة المالية أيضاً في انهيار أسعار السلع الأساسية من النفط وغير النفط. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، انخفضت أسعار النفط بنسبة ٧٠ في المائة عن مستويات الذروة التي كانت قد بلغت في منتصف عام ٢٠٠٨، ثم عاودت الارتفاع إلى حوالي ٨٠ دولاراً للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (وإن كان السعر مع ذلك لا يزال أقل بنسبة ٤٥ في المائة تقريباً من السعر العالي). وفي الفترة ذاتها، انخفضت أسعار الفلزات انخفاضاً أكثر حدة، فوصلت إلى حوالي ثلث مستويات الذروة التي كانت قد بلغت. وتراجعت أيضاً بشدة أسعار المنتجات الزراعية، بما في ذلك الحبوب الأساسية. وتوقف الاتجاه النزولي في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وعاود الارتفاع بعد ذلك. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، كانت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية الزراعية لا تزال مرتفعة للقياس إلى المستويات المنخفضة التي استمرت طوال الشطر الأكبر من الثمانينات والتسعينات. وانخفضت بالمثل أسعار الغذاء العالمي، ثم عاودت الارتفاع مع غيرها من السلع الأساسية. ومع الارتفاع القابل للقياس في أسعار معظم السلع الأساسية الأولية منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، فإن المتوقع أن يكون المجال محدوداً لمزيد من الزيادة في عام ٢٠١٠. وليس من المتوقع انتهاء الركود في عرض هذه السلع الأساسية في المستقبل المنظور، والمحتمل فقط حدوث انتعاش معتدل في الطلب. على أن الارتباط الوثيق بين أسعار السلع الأساسية الأولية والأسواق المالية، بما في ذلك أسعار صرف دولار الولايات المتحدة، من المحتمل أن يجعل هذه الأسعار متقلبة للغاية.

تعرضت بلدان نامية عديدة لتغيرات واسعة في شروط تبادلها التجاري

عانت بلدان نامية عديدة تغيرات شديدة في شروط تبادلها التجاري. وقد تلقت البلدان المصدرة الصافية للنفط والمعادن، بوجه خاص، صدمات سلبية شديدة للغاية فيما يتعلق بأسعار التصدير بسبب تراجع الطلب العالمي كجزء من الكساد، وإن كان بعض التقدم قد استعيد مؤخراً. وشهدت البلدان المستوردة الصافية للغذاء والطاقة انخفاض تكاليف وارداتها في أثناء الأزمة، ولكن التراجع الهائل في الطلب على صادراتها في ذروة الكساد العالمي عادلاً بصفة عامة الزيادة المتحققة في شروط التبادل التجاري بأكثر مما هو متوقع. وسيؤدي التحول الذي حدث في عهد أقرب في شروط تبادلها التجاري إلى إبطاء تعافيتها. على أن التقلب الشديد لشروط التبادل التجاري سيجعل بصفة أعم إدارة الاقتصاد الكلي أكثر تحدياً، وسيعزز انعدام الأمن الاقتصادي، وذلك كله ينزع إلى الإضرار باحتمالات النمو الطويل الأجل.

ازداد نظام الحماية التجارية في أثناء الأزمة

في استجابة للأزمة العالمية الراهنة، استسلمت حكومات عديدة لمشاعر الحمائية. ويحتوي العديد من الصفقات الضريبية والمالية على عناصر — مثل دعم الدولة المباشر للصناعات، وعمليات الإنقاذ، وشروط أخرى للإعانات ولعمليات "الشراء/الإقراض/الاستثمار/التعيين المحلي" — تشجع الإنفاق على البضائع والخدمات المحلية. ويمكن للعديد من تدابير الدعم هذه أن يتعدى على الممارسات التجارية العادلة، ويشوّه شروط التنافس، ويؤثر على القرارات المتعلقة بموقع الاستثمار والإنتاج، ويكون لذلك آثار في الأعوام العديدة القادمة. ونتيجة لذلك فإن كثيراً من البلدان النامية التي تفتقد القدرة على اتخاذ مثل هذه التدابير في مجال الدعم قد تتعرض لخسائر لا مبرر لها في مجال التنافسية.

وقد اتخذت هذه التدابير الحمائية على الرغم من التعهد بالتصدي لها، ولا سيما من جانب مجموعة العشرين. على أن هذه التدابير يمكن حتى الآن أن توصف بأنها أشكال للحماية "المنخفضة الحدة"، وأن تكون بعيدة عن الاستجابات القائمة على عدم مراعاة الغير التي أفضت جزئياً إلى الكساد الكبير في الثلاثينات. وعلى العموم فقد عدلت الحكومات عن اللجوء إلى فرض قيود تجارية واسعة في استراتيجياتها لمكافحة الأزمة.

هناك محاولات جديدة تبذل لتنشيط جولة الدوحة

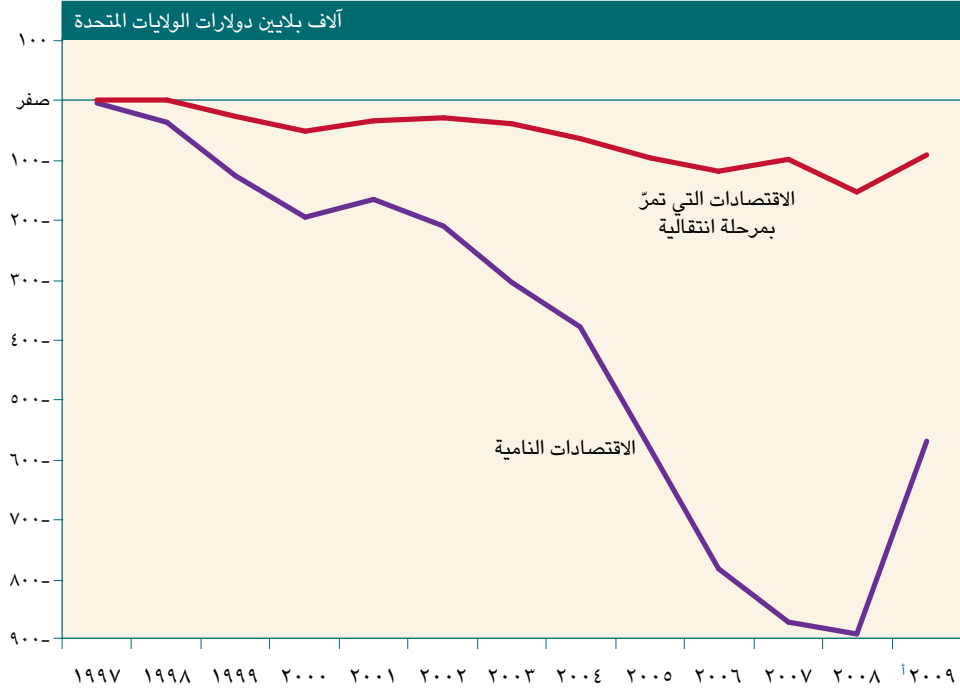
فشلت المحاولات التي بذلت في منتصف عام ٢٠٠٨ لإعادة تنشيط جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بسبب الخلاف على عدة مسائل، ولا سيما آلية الضمانات الخاصة للزراعة في البلدان النامية. وقد سبق ذلك الأزمة المالية التي تسببت للتجارة العالمية في هبوط عميق. ورداً على الأزمة اعتمدت البلدان كثيراً جداً على آليات الضمانات. والمنجزات المستهدفة المتعلقة بالتنمية التي كانت متوقّعة أصلاً من الجولة (مثل آلية الضمانات الخاصة التي تهدف إلى الحفاظ على الحيز اللازم للسياسات للوقاية من الصدمات الخارجية السلبية) يجب منطقياً أن يزداد التركيز عليها في المفاوضات المقبلة.

وقد وعد قادة مجموعة العشرين في مؤتمر قمة بيتسبورغ بالسعي إلى استكمال جولة الدوحة في عام ٢٠١٠، كجزء من اعترامهم تعزيز الجهود المتضافرة المبذولة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي. ولكن النوايا الحسنة قد لا تكفي. ولما كان الاقتصاد العالمي قد بدأ يتعافى وظهرت من جديد مخاطر انتشار الاتفاقات الثنائية، فإن المفاوضات التجارية في سياق جولة الدوحة يجب أن تمضي قدماً. على أن إعادة المستدامة للتوازن إلى الاقتصاد العالمي ستحتاج، في جملة أمور، إلى التأكد من أن نتائج النظام الجديد للتجارة المتعددة الأطراف ستفضي بالفعل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي تقع في جوهر مفهوم الجولة. وعلاوة على ذلك فإن التحول إلى زيادة التركيز على التنفيذ واستعراض السياسات وتحسين القدرات المتعلقة بالتجارة قد يكون ضرورياً لتفادي خطر عدم التنفيذ وتجنب الخلافات.

استمرار تدفق الموارد المالية الصافية من البلدان الفقيرة إلى الغنية

من المنتظر من البلدان النامية كمجموعة أن تكون قد استمرت في تقديم تحويلات مالية صافية إلى البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٩ بمقدار ٥٦٨ بليون دولار. وقد يكون هذا المبلغ ضخماً، ومع ذلك فإنه يقل بشكل ملحوظ عن المبلغ المرتفع غير المسبوق الذي وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩١ بليون دولار. والانخفاض المقدر في التحويلات

التحويلات المالية الصافية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٧ - ٢٠٠٩



المصادر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لأفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ وإحصاءات صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات.

ملاحظة: تعرّف التحويلات المالية الصافية بأنها تدفقات رؤوس الأموال الصافية، مطروحاً منها الفوائد الصافية وغيرها من مدفوعات إيرادات الاستثمار في الخارج.

١ تقدير جزئي.

الصافية (المعروفة بأنها تدفقات رؤوس الأموال الصافية، مطروحاً منها مدفوعات إيرادات الاستثمار) يعكس التضييق المؤقت للفجوة في أوجه الاختلال العالمي الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة.

تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تراجعت بشدة

تراجعت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بشدة اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وكان التراجع الأشد في الإقراض المصرفي الدولي، حيث تحوّل قدر كبير من رؤوس الأموال الصافية الداخلة إلى الاقتصادات البازغة والنامية إلى رؤوس أموال صافية خارجة منها في عام ٢٠٠٩. وعانت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية معظم الانقلاب الضخم، بسبب اعتمادها الشديد على التمويل المصرفي، ولشعورها بعواقب التقليل العالمي للاستثمار بسبب الأزمة المالية. وتراجعت أيضاً جميع الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، التي هبطت بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكانت البلدان التي تعاني عجزاً في الحساب الجاري، والتي هي بالتالي الأشد اعتماداً على رأس المال الأجنبي، هي الأكثر تأثراً بالتشدد البالغ في شروط الائتمان في الأسواق الدولية. بل إن البلدان ذات الدخل المتوسط التي لديها فائض في الحساب الجاري تأثرت هي الأخرى كثيراً بالأزمة المالية العالمية، حيث أدى بيع الأصول بثمن بخس إلى انخفاض ملحوظ في أسعار الصرف في عدد كبير من الاقتصادات.

واستؤنفت هذه التدفقات بشكل ملحوظ منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، مع انتعاش أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة ومعظم الاقتصادات البازغة. وبالنسبة إلى الاحتمالات في عام ٢٠١٠، من المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً. على أن من المتوقع أن يظل الحصول على القروض المصرفية محدوداً أمام معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في عام ٢٠١٠، إذ أن من المرتقب أن تظل شروط الحصول على الائتمان على مستوى العالم مشددة. ونظراً إلى بطء تعافي النواتج العالمية، فإنه يخشى أيضاً أن تعكس عودة تدفقات الحوافظ تجدد الرغبة الشديدة في الأصول المحفوفة بمخاطر أكبر. إنّ بواعث المضاربة المرتبطة بذلك يمكن أن تتحول إلى مصدر لمزيد من التقلب في أسعار الصرف وأسعار الأصول، وبالتالي تجدد عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

الوفاء بالتعهدات في مجال المساعدة الإنمائية ما زال قاصراً

في عام ٢٠٠٩ ارتفعت التدفقات الرسمية الصافية إلى عدد من البلدان البازغة وغيرها من البلدان النامية، وبخاصة بعد أن عمد صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى توسيع قدرتها على الإقراض بقدر كبير، وشرعت في تقديم القروض. وحصلت أوروبا البازغة على نصيب الأسد من هذه الموارد الإضافية في صورة تمويل عاجل. وفي الوقت ذاته زادت أيضاً التدفقات الثنائية الرسمية غير الميسرة، حيث نظمت المصارف المركزية عمليات لمبادلة النقد الأجنبي من أجل معالجة النقص في السيولة الدولية. ومع ذلك فإن من المتوقع إجمالاً أن تظل التدفقات الرسمية الصافية إلى البلدان النامية سلبية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، فيستمر بذلك اتجاه العقد الماضي. ومعظم التدفقات الخارجة يأتي من آسيا النامية، والمتوقع أن تصبح أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متلقيتين صافيتين، بتدفقات داخلية إيجابية تصل إلى حوالي ١٤ بليون دولار و٢٧ بليون دولار على التوالي في عام ٢٠٠٩؛ وتحدث في الحالتين زيادات كبيرة بالنسبة إلى مستويات عام ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠٠٨ زادت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية للبلدان النامية، وإن كان توفير المعونة يقصر كثيراً عن التعهدات الدولية. والمتوقع أن تنخفض تدفقات المعونة الصافية بالأرقام المطلقة في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، إذ ضغطت الأزمة العالمية على ميزانيات المعونة لدى الجهات المانحة الرئيسية، التي يحدد كثير منها المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من دخلها القومي الإجمالي. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض والحيز المالي الضعيف بوجه خاص، فإن الحصول الأكثر محدودية على المعونة لن يزيد فقط من صعوبة

تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية، بل قد يتركها أيضاً بمرور لا تكفي لمعالجة الأزمة بسياسات معاكسة للدورات الاقتصادية. وهذا تُسَلِّم به الجهات المانحة الدولية، التي كانت قد تعهّدت في محافل شتى في عام ٢٠٠٩ بالفداء بالالتزامات الراهنة بزيادة المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة.

ظهور تحديات جديدة بعد التقدّم الملحوظ في تخفيف الدين

حقّق المجتمع الدولي، منذ اعتماد توافق آراء مونتريري في عام ٢٠٠٢، تقدّمًا ملحوظًا في تخفيف عبء الدين الخارجي للبلدان النامية. فقد انخفضت مدفوعات نسبة خدمة الدين للبلدان الـ ٣٥ المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار — المؤهلة لتخفيف الدين — من ٢, ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى ١, ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك وبسبب الأزمة المالية العالمية، يواجه عدد كبير من البلدان النامية من جديد ضغوطاً وتحديات مالية: فشروط التمويل الخارجي من القطاعين العام والخاص مشددة، والإيرادات تتراجع، وقيمة العملات تنخفض. وهذه العوامل كلها تعرّض للخطر الشديد قدرة البلدان النامية على تحمّل الدين، وعلى خدمة الدين الخارجي أو تمديده.

حالات عدم التيقن والمخاطر

حتى التعافي المعتدل، الوارد في الاحتمالات القاعدية، معرض لمخاطر عالية ولعدم التيقن، وخصوصاً في الجانب السلبي.

يمكن للانسحاب من التدابير الحفزية قبل الأوان أن يتسبّب في كساد مزدوج

يرتبط الخطر الأول بالانسحاب قبل الأوان من التدابير الحفزية القوية التي ساعدت على وقف الانخفاض غير المقيّد للاقتصاد العالمي، والتي تدعم التعافي الأوّلي. إن الانسحاب قبل الأوان من التدابير الحفزية وتدابير دعم القطاع المالي يمكن أن يوقف التعافي الذي ما زال واهياً. إن انتعاش أسعار الأسهم في أنحاء العالم بشكل أقوى من المتوقع يمكن أن يخفي استمرار وجود مشاكل في القطاعات المالية في الاقتصادات الكبرى لا تزال تعوق توافر الائتمان، ويمكن أن تؤدي إلى مزيد من إخفاق المؤسسات المالية في المستقبل القريب. ويضاف إلى ذلك أنه يتعين على راسمي السياسات أن يلزموا الحذر عند افتراض أن الانتعاش القريب في التجارة والصناعة هو دليل كاف على أن التعافي الوطيد آت في الطريق. والواقع أن مستويات تدفقات التجارة والإنتاج الصناعي لا تزال أدنى بكثير من مستويات الذروة فيما قبل الأزمة، وأن التعافي، كما هو محلّل في هذا التقرير، يرتبط بتحول في دورة المخزونات العالمية بأكثر من ارتباطه بتعافي الاستهلاك والاستثمار الخاصين.

ومفهوم أن هناك قلقاً متزايداً من احتمال أن يعوق الانسحاب المتزايد للعجز المالي وارتفاع الدين العام النمو مستقبلاً، ولذلك قد تكون هناك حاجة إلى تثبيت الأوضاع المالية عاجلاً لا آجلاً. وهذه المخاوف موجودة بوجه خاص في البلدان المتقدمة، حيث يُتَوَقَّع لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط أن ترتفع إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٠، بل أن ترتفع أكثر من ذلك فيما بعد. وإذا كان هناك ما يبرر هذه المخاوف، فإن الانسحاب قبل الأوان من التدابير الحفزية قد يكون غير ذي جدوى. ويجب أن تتركز المخاوف المباشرة لراسمي السياسة على معالجة الوهن المستمر في القطاعات المالية، وحفز الطلب من أجل تضييق الثغرات الواسعة المستمرة في النواتج، وعكس الاتجاه التصاعدي في معدلات البطالة. فإذا كان هناك، بدلاً من ذلك، إنهاء تدريجي مبكر للتدابير الحفزية

في عام ٢٠١٠، فإن جوانب الضعف هذه في الاقتصاد العالمي يمكن أن تتفاقم ويظهر كساد مزدوج، مما يفضي بنفس القدر إلى ارتفاع نسب الدين العام ومزيد من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الضرائب.

الاتساع المتجدد للاختلالات العالمية يمكن أن يتسبب في انخفاض قاس للدولار

هناك الآن خطر عودة الاختلالات العالمية إلى الاتساع. وقد أدت الأزمة المالية العالمية والكساد العالمي إلى تكيف انكماشى للاختلالات في الحسابات الجارية عبر البلدان، مع التراجع الحاد للواردات في البلدان التي تعاني عجزاً (وعلى رأسها الولايات المتحدة)، وانهايار أرباح التصدير في معظم البلدان التي تتمتع بفائض. على أنه مع هدوء الأزمة المالية والتعافي غير المؤكد للنمو العالمي، فإن الاختلالات يمكن أن تتسع كثيراً من جديد. وفي معظم البلدان التي تتمتع بفائض، ولا سيما في آسيا النامية، ما زال النمو يعتمد بشدة على الصادرات ومعدلات الادخار العالية، مما يؤدي إلى طلب محلي ضعيف نسبياً وتراكم عال للاحتياطي. وفي البلدان الرئيسية التي تعاني عجزاً، ولا سيما الولايات المتحدة، زادت المدخرات الخاصة لأن المستهلكين أصبحوا أشد حرصاً، ولكن الزيادة لم تصل إلى هامش يكفي لسد العجز المالي المتسع ومنع المديونية العامة المتصاعدة. ولذلك فإن من المتوقع أن يتسع العجز الخارجي من جديد.

وقد ارتفع مستوى المديونية الخارجية للولايات المتحدة بقدر كبير، فوصل إلى ٣,٨ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يزيد أكثر في عام ٢٠١٠. ولذلك يتوقع استمرار الضغط النزولي على الدولار. واتبعت قيمة الدولار اتجاهها نزولياً منذ عام ٢٠٠٢، وإن كانت قد ارتفعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وهذا الارتفاع الحاد في قيمة الدولار نتج أساساً عن آثار الاستثمار الآمن، حيث إن الأزمة المالية العالمية زادت من تفادي الخطر، وتسببت في تحرك هائل للأصول المالية في أنحاء العالم صوب سندات أصدرتها خزانة الولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، انعكس الدولار من جديد نتيجة لظروف تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية. وأدى ذلك إلى التخفيف من عملية تقليص الاستثمار في المؤسسات المالية الكبرى، وكذلك من آثار الاستثمار الآمن. وفي الوقت ذاته استولى على المستثمرين قلق متزايد إزاء ارتفاع عجز الميزانيات وتدهور وضع الاستثمار الأجنبي الصافي للولايات المتحدة. وإذا كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض تدريجي لقيمة الدولار، فإنه يمكن أن يكون جزءاً من عودة منتظمة للتوازن إلى الاقتصاد العالمي. وعلى أي حال فإن هذا التكيف لن يكون متدرجاً، وسيؤدي تآكل الثقة في عملة الاحتياطي الرئيسية في العالم أولاً إلى تقلب واسع في أسعار الصرف، وهذا يمكن بعد ذلك أن يتصاعد إلى انخفاض أشد وطأة وهبوط قاس للدولار.

الاستجابات والتحديات في مجال السياسات

الاستجابة للأزمة كانت جريئة وغير مسبوقة، ولكن قد تكون غير كافية

اتخذت الحكومات على مستوى العالم، منذ اشتداد الأزمة المالية، تدابير جريئة. فأتيج تمويل عام ضخمة لزيادة رأسمال المصارف، وامتلكت الحكومات المؤسسات المالية المتهاوية بشكل جزئي أو كامل، وقدمت ضمانات واسعة للودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية. وعلى مستوى العالم فإن التمويل المضمون حكومياً لعمليات إنقاذ القطاع المالي وصل تقديراً إلى زهاء ٢٠ تريليون دولار، أو حوالي ٣٠ في المائة من الناتج الإجمالي

العالمي. ويضاف إلى ذلك أن اتجاه السياسات المالية والضريبية كان معاكساً بشدة للدورات الاقتصادية في معظم الاقتصادات الرئيسية، وهو ما انعكس في التخفيضات الشديدة لأسعار الفائدة في الصكوك، وضح سيولة هائلة وعقد صفقات للتنشيط المالي بلغ مجموعها زهاء ٦, ٢ من تريليونات الدولارات (أو ٣, ٤ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي)، وسيجري توزيعها في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠.

وبلغت فعالية هذه السياسات حداً جعلها تساعد في تحقيق الاستقرار للأسواق المالية العالمية، ودعم الطلب الفعلي العالمي، والتخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة. ومع ذلك فإن هذه الاستجابات غير المسبوقة لم تكف لتشجيع عملية للتعافي ذاتية البقاء. وقد ورد أن انتعاش الطلب العالمي من المتوقع أن يظل ضعيفاً، حتى مع استمرار تنفيذ التدابير الحفزية الراهنة. إن الهشاشة المالية البالغة لا تزال تحتاج إلى معالجة، ولم يتسنّ لبلدان نامية عديدة تطبيق سياسات واسعة خاصة بها معاكسة للدورات الاقتصادية.

تضافرت الاستجابات في مجال السياسات بعض الشيء

تضافرت الاستجابات بعض الشيء في مجال سياسات الاقتصادات الكبرى، ولا سيما على مستوى مجموعة العشرين. وقد تعهدت القادة، في مؤتمرهم المعقودين في نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، بمواصلة التدابير الحفزية وغيرها من التدابير غير العادية لأطول فترة مطلوبة. وتعهّدوا كذلك بالوفاء بجميع الالتزامات في مجال المعونة وغيرها من الالتزامات الإنمائية الدولية وبمكافحة الاتجاهات الحامية بشدة. ويسر قادة العالم أيضاً زيادة كبيرة في الموارد للبلدان التي تعاني مشاكل في التمويل الخارجي. وقد وفّت مجموعة العشرين عموماً بما وعدت به من تقديم ١, ١ من تريليونات الدولارات لهذا الغرض بعدة سبل، منها مضاعفة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي ثلاث مرات، وتسهيل تقديم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمزيد من القروض، ودعم تمويل التجارة. وقد زاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الواقع من عمليات الإقراض زيادة كبيرة.

وفي مؤتمر قمة بيتسبورغ، اتفق القادة أيضاً على وضع إطار لتنسيق السياسات من أجل تحقيق "نمو راسخ ومستدام ومتوازن" للاقتصاد العالمي. وكجزء من هذا الإطار، تعهد أعضاء مجموعة العشرين الذين يعانون عجزاً خارجياً كبيراً، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، بمواصلة السياسات الداعمة للمدخرات الخاصة، وبتثبيت الأوضاع المالية. واتفقت البلدان التي تتمتع بفائض، ومنها ألمانيا والصين واليابان، على تعزيز المصادر المحلية للنمو. وهذه المصادر يمكن أن تشكل خطوات هامة صوب التنسيق الفعال للسياسات وتعافي الاقتصاد العالمي بشكل أكثر توازناً. على أنه لا يزال مطلوباً تحديد مزيد من التفاصيل الملموسة والأهداف الواضحة للسياسات والآفاق الزمنية، ولم يتم الاتفاق بتاتاً بشكل كامل على تدابير السياسة التي نُفّذت حتى الآن.

الحفز المالي المستمر مطلوب في القريب العاجل

سيتمثل التحدي المباشر أمام راسمي السياسة في تحديد مدى استمرار الحفز المالي. وفي ضوء خطر حدوث كساد مزدوج نتيجة للانسحاب قبل الأوان، يجب أن يستمر الحفز على الأقل حتى تكون هناك إشارات أوضح إلى حدوث تعافٍ أوطد. على أنه قد يكون من الصعب تحديد متى يتوطد التعافي وهل توطد أم لا. والتحسينات الواسعة في ظروف العمل وتضييق ثغرات النواتج قد تعتبر مؤشرات هامة لتحديد نقطة التحول. وبالإضافة إلى ذلك فإن إطار تنسيق السياسات يجب أن يضمن أن يتحدد توقيت مواصلة أو إلغاء اتجاهات السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية ليس في إطار ظروف كل بلد فحسب، وإنما أيضاً في سياق احتواء الآثار الدولية غير المباشرة وتعزيز النمو العالمي المستدام.

هناك حاجة إلى إعادة التوازن العالمي بشكل مستدام

إنّ تفادي عودة نمط النمو غير المستدام الذي أدى إلى الأزمة العالمية وتجنب مخاطر الكساد المزدوج والانخفاض الشديد للدولار يحتاجان إلى تنفيذ ثلاثة أشكال لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي بالتدرّج. فأولاً يحتاج الضغط على الحكومات لتعزيز الطلب العالمي إلى التراجع تدريجياً من خلال حوافز متجددة يوفرها الطلب الخاص. وثانياً يحتاج تكوين الطلب الإجمالي إلى إعادة التوازن إليه لكي يضمن مزيداً من الثقل على الاستثمار، دعماً لنمو الإنتاجية مستقبلاً وتغيير قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية المطلوبة للتصدّي لتحديّ تغير المناخ. وثالثاً سيحتاج الطلب العابر للبلدان إلى أن يتوازن من جديد. وتدابير إعادة التوازن الثلاثة هذه ستحتاج إلى تنسيق للسياسات لشدة ترابطها.

وإعادة التوازن عبر البلدان مطلوبة لأن واحداً من الحوافز الأساسية للنمو فيما قبل الأزمة، وهو طلب المستهلكين في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يظل بطيئاً. وعلاوة على ذلك لن يكون من المستحسن، من منظور مشكلة الاختلالات العالمية، الاضطرار إلى الاعتماد على مصدر النمو هذا من جديد لتحقيق التعافي. والمتوقع أن تظل الاستثمارات الخاصة أيضاً بطيئة في المستقبل القريب في الولايات المتحدة (وكذلك في سائر الاقتصادات المتقدمة الرئيسية)، لأن معدلات الانتفاع من القدرات هي في مستويات منخفضة تاريخية. إذا ارتقي الإنهاء التدريجي للحوافز المالية، فإنه يتعين زيادة الصادرات الصافية للبلدان الرئيسية التي تعاني عجزاً. وستحتاج الصادرات المتصاعدة لهذه البلدان إلى أن تستوعبها البلدان الرئيسية التي تتمتع بفائض، ابتداءً بالصين وأجزاء أخرى من آسيا النامية. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال زيادة تعزيز الطلب المحلي عبر الحفز المالي، وهذا سيعمل، هو ودولار الولايات المتحدة الضعيف، على دفع الطلب على الواردات في هذا الجزء من العالم. ولما كانت تجارة آسيا لا تتم كلها مع الولايات المتحدة، فإن البلدان الأخرى ستحتاج أيضاً إلى المساهمة في إعادة التوازن. ويمكن لألمانيا واليابان، وهما من الاقتصادات الرئيسية الأخرى التي تتمتع بفائض، أن تحوّلوا دعم الاستثمار ونمو الإنتاجية في قطاعات الإنتاج المحلي، في حين يمكن للدول الرئيسية المصدرة للنفط أن تزيد من دعم خطط الاستثمار المحلي لتنويع اقتصاداتها. وستكون هناك حاجة إلى تحويلات مالية إضافية إلى البلدان النامية ذات القدرة المالية الضعيفة لإكمال عملية إعادة التوازن، ولتمكين هذه البلدان من زيادة الاستثمار المحلي في الهياكل الأساسية وإنتاج الغذاء والتنمية البشرية، دعماً للنمو والحد من الفقر والتنمية المستدامة. وهذه التحويلات ستشجع أيضاً الطلب العالمي على الواردات.

إنّ تدعيم الاستثمار العام والخاص لمعالجة تغير المناخ يمكن بالفعل أن يكون جزءاً متمماً للعملية. وستحتاج الاستثمارات الكبيرة في كفاءة الطاقة وتوليد الطاقة المتجددة إلى أن تتم الآن بغية تحقيق آثار بالحجم المطلوب لخفض تكلفة التكنولوجيات الخضراء والإنجاز الفعلي لمسارات النمو القليلة الانبعاثات. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى هذه الاستثمارات في البلدان النامية، التي من المتوقع أن يزداد فيها الطلب على الطاقة بشكل واضح، إلى جانب جهودها من أجل بلوغ مستويات أعلى من التنمية. ويمكن لهذه الاستثمارات، بالانتقال إلى التكنولوجيات الخضراء، أن تسهم في خفض الانبعاثات، وفي الوقت نفسه تدعم مسارات التنمية العالية النمو. وسيحتاج الأمر إلى استثمارات واسعة للتكيف مع تغير المناخ، وبخاصة في البلدان النامية التي تعاني الآن بالفعل الآثار الضارة للاحتراق العالمي. ولما كانت البلدان المتقدمة تمتلك الآن ميزة التكافؤ في وضع التكنولوجيات الخضراء وما يتصل بها من السلع الرأسمالية، فإنّ ازدياد الطلب العالمي على هذه السلع يجب لذلك أن يسهم في خفض العجز الخارجي الإجمالي لهذه الاقتصادات.

هناك حاجة إلى تنسيق معزّن للسياسات

إنّ هذه إعادة الاستدامة للتوازن في الاقتصاد العالمي لن تتحقق بسهولة إطلاقاً، وستحتاج إلى تعاون دولي معزّن. وقد تطرقت الأعداد السابقة من الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، بصفة خاصة، إلى الحاجة إلى التنسيق الفعّال للسياسات الدولية في مجال إدارة مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي في العالم وتعزيز التنمية. وقد

جرى التشديد على ذلك أيضاً في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

إنّ الإطار الناجح لتنسيق السياسات الدولية في مجال الاقتصاد الكلي يجب أن يتكون من أربعة عناصر على الأقل: عقد توافق آراء بشأن الأهداف المشتركة من خلال المشاورات الدولية مع الوساطة الخارجية؛ معالجة مشاكل الالتزام عن طريق وضع جداول متعددة السنوات لتعديل السياسات؛ تحسین إطار الوساطة والشرعية المتصورة للوسيط؛ البدء في إصلاحات عامة في مجال الشؤون النقدية والمالية الدولية.

وفي هذا السياق فإن الإطار الذي تقترحه مجموعة العشرين يعدّ خطوة أولى صوب تنسيق السياسات الدولية — على الأقل بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والاقتصادات البازغة — لمنع عودة الاختلالات العالمية الواسعة. غير أن نجاح هذا الإطار لن يتوقف على طريقة تنظيم الآلية الموصوفة أعلاه (التي تُنفذ حتى الآن على أساس مخصّص) فحسب، وإنما أيضاً على التقدّم في الإصلاحات الواسعة للهيكلة المالي الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية.

يتعين تعزيز الحوكمة العالمية في أربع جبهات

إنّ دعم الإطار المعزّز لتنسيق السياسات يقتضي إحراز مزيد من التقدم في إصلاحات الحوكمة الاقتصادية في أربع جبهات ذات صلة. فأولاً تتطلب الرقابة المتعددة الأطراف من جانب صندوق النقد الدولي أن تتجاوز بكثير التركيز التقليدي على أسعار الصرف، وتعالج الرقابة المالية الكلية، وكذلك ترصد عملية "الإعادة المستدامة للتوازن" في الاقتصاد العالمي على نحو ما تم شرحه بإيجاز. وثانياً ستكون هناك حاجة إلى تقدم أوسع نطاقاً في إصلاح صندوق النقد الدولي في مجال الإدارة، لإضافة مزيد من الشرعية إلى الدور المعزّز لهذه المؤسسة في هذا الصدد، وكذلك للتوسط في عقد اتفاقات متعددة السنوات. ولا يحتمل نجاح الوساطة في عقد توافق للآراء بشأن الأهداف الرئيسية لتنسيق السياسات، فلا تزال الشكوك تكتنف نزاهة الوسيط. وفي هذا الصدد فإن إصلاح صندوق النقد الدولي في مجال الإدارة والتمثيل أصبح أكثر إلحاحاً وأهمية، حتى يتسنى للمقاعد في المجلس التنفيذي والتصويت في الصندوق تمثيل مصالح البلدان النامية بشكل أفضل في عملية صنع القرار الجارية الآن. وثالثاً إذا كانت الأزمة الراهنة قد أعطت دفعة قوية لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، فلا شيء يضمن أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بالاستجابات المشتركة المتفق عليها. إن تحديد أهداف واضحة قابلة للتحقق منها بغية الوصول إلى النتائج المنشودة في مجال السياسات سيساعد في خضوع الأطراف للمساءلة، وسيكون الفقد المحتمل للسمعة الطيبة بسبب عدم الالتزام دافعاً إلى مراعاة الاتفاقات في مجال السياسات. ورابعاً ستحتاج الإعادة المستدامة للتوازن في الاقتصاد العالمي إلى التنسيق الوثيق مع مجالات أخرى في الحوكمة العالمية، بما فيها ما يتصل بتمويل التنمية ونظام التجارة المتعدد الأطراف، وكذلك مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وليس هناك في الوقت الراهن آلية محددة لهذا التنسيق، ولا بد من النظر في إيجاد هذه الآلية.

مطلوب أيضاً تقدّم عاجل في إصلاح النظام المالي العالمي

زادت الأزمة المالية العالمية من الكشف عن جوانب القصور البالغ في الهيكل المالي الدولي، وكذلك عن الإخفاق في التنظيم والرقابة على المستويات الوطنية. ومع تعافي الاقتصاد العالمي، لا بد من بذل جهود أكثر، وليس أقل، على وجه السرعة لتصدّر إصلاحات النظم المالية الدولية والوطنية، منعاً لعودة مثل هذه الأزمة. وفعالية أي آلية لتنسيق السياسات الدولية ستستفيد كثيراً من معالجة هذا النقص، إذ ستكبح النزعات إلى المغالاة في المخاطرة في الأسواق المالية، وسيعالج ما يتصل بذلك من اتجاه النظام الراهن إلى الاختلالات العالمية وعدم استقرار قيمة عملة الاحتياطي الرئيسية.

ويمكن الحد من خطر عدم استقرار أسعار الصرف والانخفاض الشديد للدولار بإيجاد نظام عالمي للمدفوعات والاحتياطي يكون أقل اعتماداً على عملة وطنية وحيدة. وهناك طريقة يمكن بها للنظام أن يتحول بشكل طبيعي، وهي أن يصبح نظاماً للاحتياطي متعدد العملات بشكل كامل. فالنظام الحالي لديه بالفعل أكثر من عملة احتياطي واحدة، وتظل العملات الأخرى عنصراً ثانوياً في نظام لا يزال فيه معظم الأصول الاحتياطية حتى الآن محفوظاً بالدولار، ويجري معظم الصفقات التجارية والمالية في العالم بعملة الاحتياطي الرئيسية. وميزة ترتيب الاحتياطي المتعدد العملات أنه سيفيد البلدان في تنويع أصولها الاحتياطية بالعملات الأجنبية. ومع ذلك فإنه لن يحل مشاكل النزوع إلى ظهور اختلالات عالمية واسعة النطاق، وما يتعلق بذلك من نزعة انكماشية في تكييف الاقتصاد الكلي بين البلدان التي تعاني عجزاً والبلدان التي تتمتع بفائض.

ويمكن التغلب على جوانب القصور هذه بشكل أيسر بالسعي إلى التحول إلى نظام للاحتياطي يقوم على شكل حقيقي للسيولة الدولية، كأن يُوسَّع دور حقوق السحب الخاصة. وهذا سيحقق بالفعل الهدف الوارد في النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي "بجعل حق السحب الخاص الأصل الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي العالمي" (المادة الثامنة، البند ٧، والمادة الثانية والعشرون). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قرّرت مجموعة العشرين توزيعاً عاماً لحقوق السحب الخاصة يعادل ٢٥٠ بليون دولار، اعترافاً بالحاجة إلى تعزيز السيولة الدولية باستخدام وحدة للاحتياطي الدولي. ويمكن أن يتحقق مزيد من التقدم بجعل حقوق السحب الخاصة تصدر بشكل تلقائي ومنتظم، وربطها بالطلب على الاحتياطيات بالعملات الأجنبية وبنمو الاقتصاد العالمي. وسيكون من المعايير الرئيسية لإصدار حقوق السحب الخاصة وسحبها وتوزيعها توفير التمويل المعاكس للدورات الاقتصادية. وبذلك يمكن التغلب على جانبي القصور الأساسيين في هذا النظام — أي نزعة الانكماشية، وعدم الاستقرار الكامن لقيمة عملة الاحتياطي. وسيوفر نظام للاحتياطي قائم على حقوق السحب الخاصة أيضاً أساساً لتجميع الاحتياطيات الدولية بشكل أفضل، إذ ستتاح السيولة الدولية على أساس معاكس للدورات الاقتصادية، وبذلك تقل الحاجة لدى فرادى البلدان إلى الاحتفاظ بمقادير مكلفة من الاحتياطيات تختص هي بها.

وستكون هناك عقبات عملية كبيرة لا بد من التغلب عليها في إيجاد هذا النظام، ويجب مناقشتها ومعالجتها مقترنة بالإصلاحات الأخرى. ولن تكون إعادة المستدامة لتوازن الاقتصاد العالمي ممكنة دون معالجة الخلل العام في الهيكل المالي الدولي.